



المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي - دراسة في النظام القانوني السعودي

اسم الكاتب: د. محمود أحمد عبابة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8093>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 13:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي - دراسة في النظام القانوني السعودي

د. محمود أحمد عباينة*

تاريخ القبول: ١٥/٩/٢٠١٩ .

تاريخ تقديم البحث: ١٢/٥/٢٠١٩ .

ملخص

يشكل الحق في العيش في بيئة سليمة خالية من عناصر التلوث من الحقوق التي كفلتها الدساتير في الأنظمة المقارنة، وبعد التلوث الضوضائي أحد أنواع التلوث ذات الخطير الكبير على البيئة والصحة العامة والسكنية، مما استوجب تدخل المشرع في إصدار القوانين والأنظمة واللوائح من أجل توفير إطار لحماية القانونية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام القانوني السعودي وفق منهج وصفي تحليلي لمعرفة نطاق وملائمة الحماية وملاءمتها التي يوفرها القانون الإداري في مجال التلوث الضوضائي وتناول الباحث فيه ماهية الضبط الإداري الخاص، وما هي الإجراءات والتدابير الخاصة بضبط واثبات المخالفات، وأيضا طبيعة رقابة القضاء الإداري على إعمال الإدارة في الحماية.

وانتهى البحث إلى وجود تنظيم قانوني خاص يتمثل في مجموعة من الأنظمة واللوائح الخاصة بحماية البيئة من عناصر التلوث الضوضائي، إلا أن مدى كفايتها وملائمتها موضوع تحفظ، والسبب يرجع إلى تعدد الجهات المختصة فيما يتعلق بإصدار اللوائح والاشتراطات الفنية في التراخيص أو الرقابة على المشاريع المتصلة بالبيئة، يؤدي إلى تحدي قانوني من حيث ازدواجية العمل والاختصاص والرقابة وعدم التنسيق واختلاف المعايير.

إضافة إلى أن المخالفات للأنظمة تتميز بطابع خاص يتمثل في صعوبة اثباتها وعدم إمكانية ضبطها في كثير من الأحوال، وكذلك نقص الثقافة القانونية والتوعية، كما أن هناك استثناءات تفرضها الضرورة العملية أو عدم الملائمة أو النظام العام، وعدم كفاية التدابير والعقوبات المفروضة على المخالفين أحيانا.

الكلمات الدالة: الحماية الإدارية، التلوث الضوضائي، الأنظمة واللوائح الخاصة بحماية البيئة، الرقابة القضائية، المملكة العربية السعودية.

* معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Administrative Protection from Noise Pollution – A Study of the Saudi Legal System

Dr. Mahmoud Ahmad Ababneh

Abstract

The right to live in a healthy and pollution-free environment is one of the rights guaranteed by the constitutions of almost all nations. Noise pollution is one of the types of environmental elements with great danger to the environment, public health and tranquility, which necessitated the intervention of the legislator in the issuance of laws, rules and regulations in order to provide a framework for legal protection. This research aims to study the Saudi legal system by using a descriptive and analytical approach to find out the scope and the appropriate protection provided by the administrative law in the field of noise pollution. The researcher investigated the special administrative settings, the procedures and measures for the seizure and proof of irregularities and lastly the role of the Administrative Court in monitoring the work of Protection Departments.

The research has shown sufficient evidence of the existence of legal regulations and rules special to the protection of the environment from noise pollution elements, but the adequacy and appropriateness of these rules and regulations are a subject of reservation. The reason for this is due to the multiplicity of administrations responsible for the issuance of regulations and writing down technical requirements for licensing or supervising projects related to the environment. This leads to a legal challenge in terms of duplication of work, specialization, monitoring, lack of coordination and differing standards. Add to that the violations of the system are characterized by the difficulty to prove and capture in many cases, as well as the lack of the legal education and awareness. There are also exceptions imposed by the practical necessity, the lack of appropriateness, the public order and sometimes, the inadequacy of measures and punishments imposed on offenders.

Keywords: Administrative Protection, Noise Pollution, Environment Protection Rules and Regulations, Judiciary Control, Kingdom of Saudi Arabia

المقدمة:

ما لا شك فيه ان البيئة والتي تعرف بانها كل ما يحيط بالانسان من ماء وهواء وبياضه وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية^(١) كانت ولا زالت تثير العديد من المعضلات الإنسانية لاجتماعية والصحية والاقتصادية والقانونية، فالمخاطر التي تحيط بها وما يشوبها من تهديد للطبيعة والمناخ وللإنسان بوجه خاص لم تكن ملفتة للاهتمام إلى بعد توالي الكوارث البيئية التي أصابت عالمنا الذي نعيش، مما حدا بالدول والأفراد إلى العمل على التصدي لكل ما من شأنه المساس بسلامتها من خلال إصدار الأنظمة والمعاهدات والمبادرات الفردية والتوعية المجتمعية.

وتطورت الأفكار الخاصة بحماية البيئة من مفهومها التقليدي إلى الأنماط المستحدثة التي تشمل التلوث الضوضائي أو الضجيج والمقلقة للراحة والمضررة بالصحة والبيئة^(٢)، والتي تعني في هذا المقام أصوات ذات ترددات مختلفة غير مرغوب سماعها تؤدي إلى ازعاج السامع وتؤثر في ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية وعلى صحته وسلامة بدنـه، ومن صور هذا التلوث أصوات الباقة المتحولين وأصوات

(١) المادة الأولى من النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٨/٧/١٤٢٢ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ٧/٧/١٤٢٢ هـ.

(٢) ١-البيئة تعدت وجهات النظر حول تحديد المقصود بالبيئة، والسبب في ذلك أن النظرة إلى تحديد المفهوم تختلف بحسب ما إذا كانت لغوية أو اصطلاحية أو قانونية أو طبيعية أو صناعية ... الخ، فالبيئة من منظور اللغة العربية يقصد بها المكانة والاستقرار وبقصد بها أيضاً المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وبشمل الماء والهواء والأرض، وعرف النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية في المادة الأولى منه البيئة بانها كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وبياضه وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وانشطة بشرية.

٢-التلوث يعد التلوث الخطير الأول الذي يهدى سلامـة البيـئة، فـمنـذ ان استقر الإـنسـان عـلـى سـطـح الـأـرـض وـهـو يـواجه أـسـباب التـلـوـث الطـبـيعـيـة النـاجـمـة عـنـ الـكـوارـث، أـوـ الفـرـديـة بـسـبـبـ النـشـاطـ الفـرـديـ والـجـمـاعـيـ لـلـأـفـرـادـ بـسـبـبـ الإـشـاءـ أـوـ التـصـنـيـعـ، عـلـىـ نـحـوـ يـهـدـيـ التـوازنـ الـبـيـئـيـ وـبـسـبـبـ التـلـوـثـ، وـعـرـفـ النـظـامـ الـعـامـ الـبـيـئـيـ فـيـ المـادـةـ الـأـوـلـيـ تـلـوـثـ الـبـيـئـةـ بـاـنـهـ: وجودـ مـادـةـ أـوـ أـكـثـرـ مـادـةـ أـوـ العـوـاـمـلـ بـكـيـاتـ أـوـ صـفـاتـ أـوـ لـمـدةـ زـمـنـيةـ تـؤـدـيـ بـطـرـيقـ مـباـشـرـ أـوـ غـيرـ مـباـشـرـ إـلـىـ إـلـضـارـ بـالـصـحـةـ الـعـامـةـ أـوـ بـالـأـحـيـاءـ أـوـ الـمـوـارـدـ الـطـبـيعـيـةـ أـوـ الـمـمـتـكـلـاتـ، أـوـ تـؤـثـرـ سـلـيـاـ عـلـىـ نـوـعـيـةـ الـحـيـاةـ وـرـفـاهـيـةـ الـإـنـسـانـ. وـعـرـفـ الـلـائـةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ لـنـظـامـ تـلـوـثـ الـبـيـئـةـ بـاـنـهـ: أيـ عـلـمـ أـوـ تـصـرـفـ مـباـشـرـ أـوـ غـيرـ مـباـشـرـ عـلـىـ نـيـجـرـةـ لـلـإـهـمـالـ أـوـ سـوـءـ تـصـرـفـ بـسـبـبـ الـجـهـلـ أـوـ لـأـيـ سـبـبـ كـانـ.

٣-الضـوضـاءـ تـضـمـنـتـ الـمـقـابـيسـ الـبـيـئـيـةـ /ـ مـقـابـيسـ مـسـتـوـيـاتـ الـضـوضـاءـ الصـادـرـةـ عـنـ الرـئـاسـةـ الـعـامـةـ لـلـأـرـصادـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ فـيـ الـمـلـكـةـ إـلـىـ اـهـتـازـ يـقـأـوـتـ نـاطـقـ تـرـدـدـهـ مـاـ بـيـنـ إـلـىـ ٢٠٠٠٠ـ هـرـتزـ، وـعـرـفـ الـضـوضـاءـ الـمـحـيـطـ بـذـلـكـ الصـوتـ الـمـحـيـطـ تـعـامـاـ فـيـ حـالـةـ مـعـيـنةـ وـفيـ وـقـتـ مـعـيـنـ وـعـادـةـ مـاـ تـكـونـ مـنـ أـصـوـاتـ بـعـيـدةـ وـقـرـيبةـ، وـعـرـفـ الـضـوضـاءـ الـمـجـمـعـ بـأـنـهـ الـضـوضـاءـ الـمـبـنـيـةـ مـنـ جـمـيعـ الـمـصـادـرـ باـسـتـثـانـ تـلـكـ الـمـبـنـيـةـ مـنـ الـمـشـتـقـاتـ الـصـنـاعـيـةـ، وـعـرـفـ الـضـوضـاءـ الـبـيـئـيـةـ بـأـنـهـ الـأـصـوـاتـ الـخـارـجـيـةـ النـاتـجـةـ عـنـ الـأـنـشـطـةـ الـبـشـرـيـةـ، أـمـاـ ضـوـضـاءـ الـبـنـاءـ فـتـلـكـ النـاجـمـةـ عـنـ اـعـمـالـ الـبـنـاءـ أـوـ الـهـدـمـ أـوـ التـرمـيمـ أـوـ الـأـنـشـطـةـ ذـاتـ الـصـلـةـ الـمـبـاـشـرـةـ بـذـلـكـ.

وـعـرـفـ الـمـقـابـيسـ أـيـضاـ مـصـطـاحـ "ـدـيـسـيلـ"ـ وـهـيـ الـوـحدـةـ الـتـقـلـيدـيـةـ لـقـيـاسـ مـسـتـوـيـ الـضـوضـاءـ (dB)ـ كـمـاـ تـقـاسـ وـحدـاتـ الـدـيـسـيلـ بـاـسـتـخدـامـ مـقـيـاسـ لـوـغـارـيـتمـيـ، وـبـالـتـالـيـ لـاـ تـصـافـ أـوـ تـطـرـحـ مـسـتـوـيـاتـ الـدـيـسـيلـ بـالـطـرـقـ الـحـاسـيــةـ، حـيـثـ أـنـ أـيـ زـيـادةـ أـوـ نـقـصـ بـاـيـادـلـ ٣ـ دـيـسـيلـ فـيـ مـسـتـوـيـ الـضـوضـاءـ الـمـسـتـمـرـ يـمـثـلـ أـقـلـ مـسـتـوـيـ يـمـكـنـ مـراـقبـتـهـ مـنـ الـضـوضـاءـ، وـمـثـلـ ذـلـكـ عـمـلـيـةـ مـضـاعـفـةـ طـاقـةـ الـضـوضـاءـ أـوـ تـخـفـيـضـهـ إـلـىـ النـصـفـ، كـمـاـ أـنـ أـيـ زـيـادةـ أـوـ نـقـصـ بـمـعـدـلـ ١٠ـ دـيـسـيلـ تـمـثـلـ عـشـرـةـ أـضـعـافـ التـغـيـيرـ فـيـ طـاقـةـ الـضـوضـاءـ، وـيـعـتـبرـ مـضـاعـفـةـ حـدـةـ الـصـوتـ أـوـ تـخـفـيـضـهـ إـلـىـ النـصـفـ.

الآلات الصناعية الكبيرة ومناشير الحجر والأصوات الناتجة عن بيوت الأفراح واستخدام مكبرات الصوت أو الألعاب الناريه أو حركة المرور اليومية واصوات محركات الطائرات ... الخ.

ومن المعلوم أن الإدارة في مفهومها الحديث تباشر النشاط الإداري على الصعيد الوطني بإحدى وسائلتين، الأولى من خلال إنشاء المرافق العامة التي تسعى فيها إلى إشباع رغبات الأفراد وتقديم الخدمات العامة، والثانية من خلال اعمال الضبط الإداري التي تحفظ لهم النظام العام بعناصره المعروفة - الأمن والصحة والآداب والسكنية والذوق - من خلال تقييد الحريات الفردية التي قد تشكل خطراً على هذا النظام.

أهمية البحث:

ليس بخاف على أحد أن التلوث الضوضائي والضجيج ازداد في وقتنا الحاضر ، وذلك بسبب ازدياد المنشآت الصناعية والتجارية، وكذلك في سيادة مفهوم الحرية الخاطئ وقلة الوعي والتربية للأفراد، وأخيراً بسبب عدم ملائمة النظام وكفاية نصوصه في ردع المخالفين، ويضاف إلى ذلك أن لا يوجد في المملكة أي دراسة قانونية في موضوع البحث مما يكسبها أهمية خاصة.

إشكالية البحث :

أصدر المنظم في المملكة النظام العام للبيئة ونظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة^(١)، وذلك سعياً منه إلى كفالة حق الأفراد في العيش ببيئة خالية من المخاطر كما نص النظام الأساسي للحكم في المادة الثانية والثلاثين منه "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها"، وتعمل الأجهزة المعنية في المملكة على القيام بأعمال الضبط الإداري في هذا الشأن وتفرض العقوبات على مخالفي هذه الأنظمة، إلى أن التساؤل في هذا المقام والذي يعد إشكالية البحث ما مدى كفاية النصوص النظامية في توفير إطار للحماية في هذا الشأن؟ وعلى وجه الخصوص مدى كفاية أحكام القانون الإداري في الحماية من التلوث الضوضائي وتحقيق متطلبات السكينة العامة في المملكة؟

(١) صدر نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٤/١٤٢٣ هـ تاريخ ٨/٤/٢٠١٤.

منهجية البحث:

منهجية البحث ستعتمد على المنهج الوصفي في تحليل النصوص النظامية الواردة في الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة، من خلال بيان المفاهيم القانونية وضبط المقصود بها، وتحديد إطار الحماية والجهات المختصة وكذلك بيان التطبيقات القضائية وفق أحكام ديوان المظالم في المملكة.

خطة البحث:

سأحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المذكورة أعلاه من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري الخاص بالتلות الضوضائي في المملكة
- المبحث الثاني: الإجراءات والتدابير الخاصة بضبط واثبات المخالفات في النظام السعودي
- المبحث الثالث: رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة في الحماية من التلوك الضوضائي

المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري الخاص بالتلوك الضوضائي في المملكة

لم تتعرض أغلب التشريعات الإدارية المقارنة إلى تعريف الضبط الإداري^(١)، وذلك من أجل الإبقاء على خاصية المرونة التي يتسم بها، وإن كان من الممكن اعتباره حق السلطة في تقييد النشاط الخاص من خلال وضع القيود والضوابط على ممارسة النشاط الفردي من أجل ضمان تحقيق حماية النظام العام، وعلى هذا المفهوم كانت فكرة الموازنة بين الحرية الشخصية ومتطلبات النظام العام تعد أشكالاً أساسياً يتعلق بالتعارض والاتفاق أو الملاعنة بينهما، ومن هذا المنطلق يلعب التشريع أو النظام دوراً فاعلاً في تحقيق الموازنة المطلوبة.

وتتعدد أنواع الضبط الإداري بحسب الجهات التي تتولى الضبط، والهدف الذي تتولى حمايته^(٢) وينقسم الضبط الإداري إلى قسمين هما: الضبط الإداري العام والضبط الإداري الخاص، فالضبط الإداري

(١) إلا أن ذلك لم يمنع الفقه القانوني من تعريفه "مجموعة من القرارات والأعمال الإدارية التي محلها إصدار قواعد عامة أو إجراءات فردية ضرورية لحماية النظام العام بعناصره المتعددة" نواف كنعان، اتجاهات محكمة العدل العليا في الرقابة على سلطات الضبط الإداري وقراراتها (مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون: المجلد ٢٧ العدد ١ لسنة ٢٠٠٠) ص ٦٧ وأيضاً د السيد خليل هيكل، القانون الإداري السعودي-جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات ١٩٩٤-ص ١٠٩.

(٢) د نواف كنعان، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، دراسة تطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد ٣ العدد ١ ، ٢٠٠٦) ص ٨٢

العام إجراء وقائي مؤقت أو قرار أو عمل إداري يهدف إلى المحافظة على النظام العام في المجتمع، بعناصره الأساسية وهي: الأمن العام والصحة العامة والسكنية العامة والأداب العامة والذوق العام، سواء كان ذلك على مستوى الدولة كلها أو على مستوى إحدى وحداتها الإقليمية.

أما الضبط الإداري الخاص: فهو ما يحدده المنظم بأنظمة ولوائح خاصة لتنظيم بعض أنواع النشاط الفردي ويعهد بها إلى سلطة إدارية خاصة بقصد تحقيق أهداف محددة، كالمحافظة على المكان أو تنظيم ممارسة النشاط أو أغراض أخرى.

ومما لا شك فيه أن الحق في العيش في بيئة صحية تسودها السكينة العامة^(١) يعد عنصراً من العناصر التي تشكل النظام العام في الدولة، وعلى ذلك يعد التلوث الضوضائي من صور المساس بالحق في العيش بهدوء وسكون وعدم الإزعاج ومنع مظاهر الضجيج المقلقة للراحة العامة، ولا يخفي على أحد أن مظاهر الضجيج باتت في ازدياد واتساع في وقتنا الحاضر، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها: غياب الوعي الفردي الأخلاقي والحقوقي، عدم كفاية الإجراءات الضبطية من جانب السلطة، الزيادة في حجم النشاط التجاري والاقتصادي والصناعي الخ.

ويهدف الضبط الإداري عموماً إلى تحقيق عناصر النظام العام^(٢) التقليدية (الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة، الآداب العامة)، ومن العناصر الحديثة التي أضيفت إلى هذه العناصر فكريتي الذوق العام وكراهة الإنسان^(٣) أيضاً.

ومن خلال استعراض آثار التلوث الضوضائي على الإنسان يبدو واضحاً لنا أثره المباشر على الصحة العامة، وعلى السكينة العامة بوجه خاص، وعلى ذلك يهدف الضبط الإداري الخاص إلى حماية هذه العناصر مباشرة.

وفي المملكة العربية السعودية تضمن النظام الأساسي للحكم (الدستور بالمعنى القانوني) في مادته الثانية والثلاثين على حق العيش في بيئة مناسبة ويعني ذلك حق الإنسان في العيش في وسط بيئي

(١) وتعني السكينة العامة: المحافظة على حالة الهدوء والسكون في الطرق وأماكن السكن والإقامة والأماكن العامة ومنع مظاهر الإزعاج التي تتجاوز الضجيج العادي، للمزيد دأود الباز، حماية السكينة العامة - معالجة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر الضوضاء دراسة تأصيلية في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية (دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٤) ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) أنور رسن، القانون الإداري السعودي، (معهد الإدارة العامة - الإدارة العامة للبحوث ١٤٠٨) ص ٢٥٦ وما يليها.

(٣) حمدي العجمي، القانون الإداري في المملكة العربية السعودية (مركز البحث، معهد الإدارة العامة، ١٤٣١هـ) ص ٢٦٨.

خالي من التلوث مناسب لحياة الإنسان وصحته أفراد المجتمع، وفي هذا إقرار وضمان بأن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث فيها.

وصدر النظام العام للبيئة الذي تضمن في مادته الثانية أن من أهدافه المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها، وحماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة، ومنح النظام في مادته الثالثة الجهة المختصة اعداد مقاييس حماية البيئة، والتأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية واتخاذ الإجراءات الازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية والمرخصة، وفي المادة الثالثة عشرة من النظام التي أشارت صراحة إلى أن يلتزم كل من يباشر الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها باتخاذ التدابير الازمة لتحقيق ما يأتي : ٣- الحد من الضجيج وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستعمال آلات التنبيه ومكبرات الصوت وعدم تجاوز حدود المقاييس البيئية المسموح بها المبينة في اللوائح التنفيذية، وجاءت أحكام اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة في المملكة وفي المادة ١٣-١٣ لنفرض التنسيق والتعاون مع الجهة المعنية لوضع وتنفيذ المقاييس والمعايير والارشادات البيئية الخاصة بالتلويث الضوضائي واتخاذ الوسائل المناسبة والممكنة للحد من مستوى الضجيج وتقليله، وفي المادة ١٣-٢-٣ الالتزام باستخدام التقنيات والمعدات ذات مستويات الضجيج المنخفض في المشاريع الجديدة وتطوير التقنيات والمعدات المستخدمة في الأنشطة القائمة للوصول إلى الحد المسموح به من مستويات الضجيج.

وتضمن النظام بأن يقوم بضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام ولللوائح الصادرة تنفيذاً له الموظفون الذين يصدر قرار بتنسيتهم من الجهة المختصة - وهي بحسب النظام الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة^(١) - وتحدد اللوائح التنفيذية إجراءات ضبط واثبات المخالفات.

المطلب الأول: وسائل الضبط الإداري البيئي

من أجل أن يحقق الضبط الإداري الغاية المتمثلة في الحفاظ على النظام العام داخل الدولة، كان على القانون العام أن يمنح هذا الضبط الوسائل القانونية والمادية لتحقيق هذه الغاية، وتتعدد هذه الوسائل ويمكن حصر أبرزها في لوائح الضبط، والقرارات الفردية، والتنفيذ الجبri المباشر.

(١) وبموجب اللائحة التنفيذية للنظام: الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة - مصلحة الأرصاد وحماية البيئة سابقاً حيث كانت بهذا الاسم وكذا وردت في نص النظام ويقتضي التوقيع إلى أنه ومؤخرا تم تعديل اسم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إلى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بموجب الأمر الملكي رقم /١٣٣/ تاريخ ٣٠/٧/١٤٣٧ هـ.

أولاً: لوائح الضبط الإداري البيئي

ويقصد بها تلك اللوائح التي تصدر عن الجهة الإدارية المختصة التي تتضمن قواعد قانونية عامة ومجردة بهدف المحافظة على النظام العام، أما لوائح الضبط الإداري الخاصة بمنع التلوث البيئي (الضوضائي) فلا تختلف من حيث الخصوص إلى التعريف إلا باعتبارها أكثر تحديداً وخصوصية، إذ يمكن تحديد الجهة الإدارية بأنها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهدف في المحافظة على عنصري السكينة العامة والصحة على وجه الخصوص.

وتختلف هذه اللوائح عن اللوائح التنفيذية التي تصدر لغايات تنفيذ النظام، إذ تتمتع بنوع من الاستقلالية في الإصدار لغايات التنظيم، وتصنف هذه اللوائح باعتبارها من القرارات الإدارية التنظيمية، وإن صلاحية الجهة الإدارية المختصة في إصدارها لا يحول دون صلاحية الملك أو من يفوضه أو السلطة التنظيمية (مجلس الوزراء) أو وزارة الداخلية وأمراء المناطق في إصدارها أيضاً وفقاً للنظام.

وتتمتع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في هذا المقام بسلطة تقديرية تمكنها من إصدار هذه اللوائح وفق ما تراه لازماً لتحقيق النظام العام في هذا الشأن، ويصدر في هذه اللوائح قراراً من الوزير المختص بحسب النظام العام للبيئة (وزير الدفاع والطيران والمفتش العام) وهنا قد يثير تساؤل عن دور البلديات في إصدار مثل هذه اللوائح؟، حيث تضمنت المادة الثالثة والعشرون من نظام البلديات والقرى لسنة ١٣٩٧هـ "٦- وضع اللوائح التنفيذية الالزامية لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها".

واعتقد بوجهة نظرى أنه وبعد الرجوع إلى الأنظمة الخاصة بوزارة الشئون البلدية وتطبيقاتها في المملكة واحتياطات البلديات في تحقيق السكينة العامة أن هناك تداخلاً في الاختصاص بين البلديات والهيئة، إذ أن تحديد الخط الفاصل بين ما يدخل في اختصاص البلدية والهيئة فيما يتعلق بإصدار اللوائح والاشتراطات الفنية في التراخيص أو الرقابة على المشاريع المتصلة بالبيئة، أمر في غاية الصعوبة ومن شأنه أن يؤدي إلى تحدي قانوني من حيث ازدواجية العمل والاختصاص والرقابة وعدم التسقّف واختلاف المعايير.

ويضاف إلى ما ورد أعلاه أن نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة^(١) لعام ١٤٢٣ هـ في المادة السابعة منه منح وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني أو ومن يفوضه صلاحية تكوين اللجان التي تتظر في المخالفات للنظام.

أخيراً أن المتتبع لمضمون هذه اللوائح يستخلص أنها عادة ما تصدر بصور منها حظر ممارسة نشاط مقلق للراحة أو مسبب للتلوث الضوضائي كالاشتراطات الفنية لإقامة قصور الأفراح، أو الترخيص بمزاولة نشاط كاللائحة التنفيذية لنظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة أو عمل إنشائي أو تفزيذ مشروعات قد تسبب هذا التلوث وفق شروط معينة، أو الإذن السابق الذي قد يتضمن تجاوز الحدود المسموح بها لظروف استثنائية، أو الأخطار أو مجرد التنظيم.

ثانياً: القرارات الإدارية الفردية

تختلف القرارات الإدارية الفردية المتعلقة بالتلوث البيئي عن لوائح الضبط الإداري في كونها لا تتضمن قواعد عامة ومجردة، اذ تخاطب الإدارة فيها فرداً أو أفراداً معينين بالذات، بصيغة الأمر أو النهي أو الترخيص أو التنظيم، ومن حيث الغاية تتفق مع لوائح الضبط في حماية الصحة والسكنية العامة أيضاً، وتمثل هذه القرارات في الأعمال القانونية الصادرة عن هيئات الضبط الإداري الصادرة بإرادتها المنفردة، وتتميز بأنها ذات طبيعة وقائية بحتة تستهدف حماية النظام العام^(٢)، بمعنى أن الإدارة تسعى إلى مواجهة الخطر قبل تحقق الضرر.

وتعد هذه القرارات المجال الواسع لسلطة الإدارة التقديرية، بمعنى إمكانية تصور العيوب في أركان القرار وخاصة ما يتعلق بالغاية من إساءة استعمال السلطة، ومن الأمثلة على هذه القرارات تلك المتعلقة بالترخيص أو مزاولة النشاط المتضمن التصنيع والنقل والإنشاء، أو أي نشاط مسبب للتلوث الضوضائي.

ثالثاً: التنفيذ الجبري المباشر

من المعروف أن تنفيذ القرارات الإدارية في مواجهة الأفراد يجب أن يكون بأمر القضاء، وذلك من أجل تعزيز حقوق الإنسان في مواجهة الإدارة وخوفاً من التعسف في استعمال الإدارة لسلطتها سيما وأنها تمتلك الأدوات التي قد تمكناها من ذلك، إلا أن هذا لا يعني أيضاً أن يتعرّض الفرد في استعمال حقه

(١) وصدرت أيضاً اللائحة التنفيذية لنظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة والمواقف عليها بموجب القرار رقم ١١٢/١ و ٩/٦ دف و تاريخ ١٤٢٥/٣/٢٢ من وزير الداخلية والمرفق معها تصنيفات الأنشطة المقلقة للراحة والتي حددت ونظمت الضبط الإداري في مجال التلوث السمعي.

(٢) أ.د. علي خطار شطناوي، مبادئ القانون الإداري السعودي الرياض مكتبة الرشد ١٤٣٣ هـ ص ٣٠١

و خاصة إذا كان يعرض الغير للخطر أو للضرر، وأن الأصل أن يقوم الفرد طوعاً و اختيارياً^(١) بتنفيذ أوامر الإدارة و تعليماتها، ومن أجل تحقيق هذه الملائمة منح القانون العام الإدارة الحق في استعمال القوة المادية و التنفيذ الجبري على الأفراد من أجل تحقيق الموازنة بين الحرية الشخصية و مقتضيات النظام العام وذلك في أحوال ضيقة واستثنائية ووفق شروط وضوابط نظامية تبرر ذلك حالة الضرورة والاستعجال وأن يكون استخدام القوة تنفيذاً لقرار إداري نظامي ومشروع ومراعاة التنااسب واللزوم بين التنفيذ والخطر على سبيل المثال.

وتطبيقاً لما سبق تضمن النظام العام للبيئة في المملكة في المادة الحادية والعشرين: "يجوز للجنة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة العشرين أن تأمر عند الاقتضاء بإزالة المخالفة فوراً دون انتظار صدور قرار ديوان المظالم في التظلم أو في الدعوى حسب الأحوال".

المطلب الثاني: جهات الضبط المختصة في الحماية من التلوث الضوضائي

تتعدد جهات الضبط الإداري المناطق بها تطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالتلويث البيئي في المملكة، ومن وجہة نظری الشخصیة أن توحید هذه الجهات في هیئة واحدة یحقق عدم التداخل في الاختصاص أو یتحقق الرقابة الضبطیة على المخالفات بکفاءة وفاعلیه أکبر، ویمکن حصر هذه الجهات على النحو الآتي:

أولاً: الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة^(٢)

ورد في النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٨/٧/١٤٢٢ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ٧/٧/١٤٢٢ هـ في الفصل الأول منه، وفي المادة الأولى "يقصد

(١) إذ تضمن النظام العام للبيئة في المملكة في المادة السابعة عشرة:

١- عندما يتتأكد للجهة المختصة أن أحد المقاييس أو المعايير البيئية قد أخل به فعلها بالتنسيق مع الجهات المعنية أن تلزم المتسبب بما يأتي:

أ- إزالة أي تأثيرات سلبية وإيقافها ومعالجة آثارها بما يتفق مع المقاييس والمعايير البيئية خلال مدة معينة.

ب- تقديم تقرير عن الخطوات التي قام بها لمنع تكرار حدوث أي مخالفات لتلك المقاييس والمعايير في المستقبل، على أن تحظى هذه الخطوات بموافقة الجهة المختصة.

٢- عند عدم تصحيح الوضع وفق ما أشير إليه أعلاه فعلى الجهة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية أو المرخصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل المخالف على تصحيح وضعه وفق أحكام هذا النظام.

(٢) حيث تم تعديل اسم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إلى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بموجب الامر الملكي رقم ١٣٣/١ تاريخ ٣٠/٧/١٤٣٧ هـ.

بالعبارات الآتية في مجال تطبيق أحكام هذا النظام المعياني المبينة قرین كل منها: ١-الجهة المختصة: مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، وحددت اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة الجهة المختصة بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (المصلحة سابقاً) ونص النظام أيضاً في المادة التاسعة عشر منه صراحة على أن يقوم بضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام ولللوائح الصادرة تنفيذاً له الموظفون الذين يصدر قرار بتسميتهم من الجهة المختصة، وتحدد اللوائح التنفيذية إجراءات ضبط واثبات المخالفات.

ويمارس هذه الاختصاصات موظفو الإدارة العامة للتفتيش والتدقيق والمخالفات والعقوبات، وهي الإدارة المعنية بالمراقبة المستمرة على كل ما يؤثر في البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر في المملكة العربية السعودية. وتطبيق الأنظمة والقوانين الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومتابعة جميع التطورات والمستجدات فيما يتعلق بهذا المجال في العالم.

ومن مهام الإدارة أيضاً إيقاع الغرامات والعقوبات على الجهات المخالفة للنظام العام ولوائحه التنفيذية، ومتابعة تلك الجهات لتصحيح أوضاعهم البيئية المخالفة للمقاييس والمعايير الموجودة في النظام العام. والتسيق مع الجهات التنفيذية لتطبيق الغرامات والعقوبات حسب النظام.

ويضاف إليها أيضاً التحقق من التزام المنشآت بالنظام العام للبيئة ولوائحه التنفيذية حتى لا تؤثر في صحة العاملين فيها بشكل مباشر وعلى الآخرين بشكل عام، وضبط المخالفات بيئية في أي موقع للتأكد من سلامة البيئة المجاورة للمنشآت الصناعية.

والتأكد من التزام المنشآت الصناعية بالنظام العام للبيئة ولوائحه التنفيذية وتطبيقاتها للمقاييس والمعايير البيئية الواردة فيه قامت الإدارة العامة للتفتيش والتدقيق والمخالفات والعقوبات بتكوين فرق للتفتيش الميداني على المنشآت استناداً للمادة التاسعة عشرة من النظام.

ونقوم إدارة التدقيق البيئي بمراجعة جميع المعاملات والتدقيق عليها بيئياً فيما يخص تقارير الزيارة وكذلك محاضر ضبط المخالفات البيئية والتي يتم إعدادها من قبل المختصين البيئيين بالرئاسة سواءً من الإدارات أو فروعها بالمملكة ومن ثم إبداء ملاحظاتهم على المعاملة بالعقاب أو الاستيفاء.

وأخيراً يضاف إلى تلك الاختصاصات ما ورد في القرار الصادر^(١) عن وزير الداخلية (رئيس مجلس الدفاع المدني) من أن الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (الرئاسة سابقاً) تختص بقياس المتغيرات البيئية في جميع مناطق المملكة ومدىها الصناعية، وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالمخاطر البيئية، وتكوين الفرق اللازمة لمراقبة كافة المنشآت ذات التأثير على صحة البيئة ... الخ.

(١) قرار رقم ١٢/١٧/٦ د ف بتاريخ ٩/٣/١٤٣١ هـ

ثانياً: لجنة النظر في مخالفات نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة

أوجب النظام أعلاه على من يرغب بمزاولة أي نشاط قد يتعارض مع عناصر النظام العام الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وحدد النظام في مادته السابعة على أن يكون وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني أو من يفوضه لجنة أو لجاناً تنظر في المخالفات وتوقع العقوبات مع حق من صدرت بحقه في التظلم إلى ديوان المظالم، وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام وحددت الجهة المختصة بتطبيق أحكامه في الجهات العامة المخولة بموجب مهامها و اختصاصاتها بالترخيص أو الإشراف أو الرقابة على الأنشطة الخاضعة للنظام.

وحددت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية أن تفوض الجهة المختصة وفق تصنيفها المرفق باللائحة بوضع لوائح فرعية تتضمن الشروط والمواصفات الفنية والإدارية الازمة للترخيص بإنشاء أو تشغيل محل لممارسة أيًّا من الأنشطة الواردة بالتصنيف وتحديد أماكن وشروط ممارسته بما يحقق منع الإللاق للراحة أو البيئة.

وحددت وزارة الداخلية - المديرية العامة للدفاع المدني - هذه الأنشطه^(١)، إلا أن الملاحظ على تحديد الأنشطة المقلقة للراحة اختلاف الجهات الإدارية^(٢) والوزارات التي تمنحها ترخيص مزاولة النشاط، وذلك بسبب طبيعة النشاط ذاته الأمر الذي يقتضي تعدد المراجع الإشرافية وتعدد مرجعيات اللجان المشكلة لغايات ضبط المخالفات.

(١) (بيع المواشي الحية ومسلخ ذبح الحيوانات وبيع اللحوم ومزارع الدواجن وبيع الدواجن الحية وتقطيع الأسماك وتدخينها وتجميفها وأسواق بيع الأسماك والمدايغ وخلاطات الإسمنت والإسفالت والكسارات وшиб الماء وورش الميكانيكا للسيارات وورش الدهان والسمكية وتصليح ورش الحادة والألمونيوم والتولانك ومعامل الطوب والبلاك وتشليح السيارات و محلات الكهربائية للسيارات ومستودعات تزيين الإطارات وبيعها و محلات تغيير الزيوت وتعبئة البطاريات وعارض ومستودعات السيارات ومحال السيارات والشحيم والميزان الإلكتروني للسيارات والمخارط والمناجر وبيع الأخشاب وصقل المعادن وورش البلاط والرخام وبيع وتخزين الفحم والخطب وبيع و تخزين الأسمدة و محلات بيع المبيدات الحشرية و تخزينها والمشائل الزراعية و المستودعات بأنواعها و محلات المقاهي والمخباز وبيع الفرسان والمطابخ والمطاعم والأسوق المركزية و مغاسل الملابس و المستودعات وبيع الأدوية وورش أجهزة التبريد والإلكترونيات وصياغة وصناعة الذهب وزجاج المرايا وبيع أسطوانات الغاز وبيع القطن وقصور الأفراح والمتنزهات و ملاهي الأطفال وبرك السباحة و مكاتب سيارات الأجرة والشحن و السفريات و محطات الوقود وبيع أدوات البناء و معامل نقية المياه و محلات تصنيع الدراجات النارية والهواية و محلات السباكة و محلات بيع الشيش و مقاهي الإنترن特 و مطاحن الحبوب و المحامص والمطابع وبيع الأصباغ، وتصنف الأنشطة المرخصة من الوزارة الى قطاعات صناعية هي على النحو الآتي: مصانع المواد الغذائية والمشروبات، و المصانع المنسوجات و الملابس الجاهزة و الجلد و مصانع المنتجات الخشبية والأثاث و مصانع الورق و الطباعة و النشر و المصانع الكيميائية و المنتجات البلاستيكية و مصانع مواد البناء و الزجاج و مصانع المعادن الأساسية و مصانع المنتجات المعدنية).

(٢) من الأمثلة على هذه الجهات: البلديات والإمارات والتجارة والصناعة والغذاء والدواء والزراعة والنقل والامن العام ... الخ

ثالثاً: الأمن العام

يختص الأمن العام في مراقبة المرور والنفل على الطرق في المملكة، وحيث أن هذا قد يهدى من أسباب التلوث الضوضائي، حرص المنظم في نظام المرور على اعتبار الأفعال الآتية من المخالفات المرورية وذلك بسبب تعارضها مع متطلبات السكينة العامة:

- التفحيط: عرف نظام المرور^(١) في مادته الثانية التفحيط بأنه "الانطلاق بسرعة كبيرة وبشكل مفاجئ أو غير منتظم بحيث تحدث الإطارات صوتاً عالياً مزعجاً، وأيّ من أنواع القيادة بشكل متهم وخطر؛ لأجل اللعب والاستعراض، أو سد الطرق وعرقلة السير". وإفراد النظام بعد تعديله^(٢) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٤٣٧/١١/٥ هـ عقوبات خاصة بمرتكبي هذه المخالفة^(٣).

- التعديل في مواصفات المركبة: تخضع جميع المركبات للمواصفات والمقاييس المعتمدة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وبعد التعديل في المركبة بما يغير من خصائصها كمضخمات الصوت من المخالفات التي تتفق مع حماية البيئة من التلوث الضوضائي وعليه تضمن نظام المرور ولائحته التنفيذية في المادة الخامسة والعشرين منه "يحظر -دون تصريح سابق من

(١) صدر نظام المرور بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦ هـ

(٢) النص السابق أ- في المرة الأولى حجز المركبة خمسة عشر يوماً وغرامة مالية مقدارها ألف ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه.

ب- في المرة الثانية حجز المركبة لمدة شهر وغرامة مالية مقدارها ألف وخمسين ريال ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه.

ج- في المرة الثالثة غرامة مالية مقدارها ألفاً ريال وحجز المركبة، ومن ثم الرفع إلى المحكمة المختصة للنظر في مصادرة المركبة أو تغريمها بدفع قيمة المثل للمركبة المستأجرة أو المسروقة وسجنه.

(٣) إذ نصت المادة التاسعة والستين: يُعد التفحيط مخالفة مرورية، ويعاقب مرتكب مخالفة التفحيط بالعقوبات الآتية:
أ - في المرة الأولى حجز المركبة (خمسة عشر) يوماً، وغرامة مالية مقدارها (عشرون ألف) ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه.

ب - في المرة الثانية حجز المركبة لمدة شهر، وغرامة مالية مقدارها (أربعون ألف) ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه.

ج - في المرة الثالثة حجز المركبة، وغرامة مالية مقدارها (ستون ألف) ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في مصادرة المركبة أو تغريمها بدفع قيمة المثل للمركبة المستأجرة أو المسروقة وسجنه. وتستثنى من عقوتي الحجز أو المصادرة الواردتين في هذه المادة المركبات المستأجرة والمركبات المسروقة .”

الجهة المختصة ١ - إجراء أي تعديل في المركبة يغير لونها، أو معالمها، أو تجهيزاتها الأساسية، أو يؤدي إلى زيادة حمولتها، أو أبعادها المقررة.

- تركيب أجهزة صوتية غير مصرح استعمالها: أكد النظام في المادة التاسعة والعشرين: يحظر وضع أجهزة تببيه صوتية أو ضوئية غير مصرح بها أو استعمالها في المركبات. ويشمل الحظر تركيب أجهزة تببيه صوتية مشابهة لأجهزة مركبات الطوارئ في المركبات العادية. ويحظر على الشركات والمؤسسات والمحلات بيع وتركيب أجهزة التببيه الصوتية والضوئية المشابهة لأجهزة مركبات الطوارئ إلا بإذن من إدارة المرور المختصة.
- مراعاة قواعد السير على الطرق: تضمنت المادة الخمسون لإدارة المرور تقييد استعمال المنبهات الصوتية داخل المناطق المأهولة أو منها كلياً في بعض المناطق السكنية أو جزئياً في أوقات الراحة والسكون وذلك فيما عدا حالات الطوارئ.
- كما لا يجوز استعمال أجهزة التببيه إلا في حالة الضرورة لتببيه مستعملى الطريق اما إلى اقتراب المركبة أو إلى خطر ناشئ عنها أو خطر يتعلق بها، كما لا يجوز استعمال المنبهات الصوتية بطريقة تزعج المارة أو تقلق راحة الجمهور، ولا يجوز أن يكون المنبه الصوتي متعدد النغمات أو أن يصدر أنغاماً أو أصواتاً أخرى لا تتفق والغرض من أجهزة التببيه.

المخالفات: حددت لائحة الجزاءات والمخالفات المرورية بعض من مخالفات المرور ذات الأثر على الراحة العامة والسكنية على النحو الآتي:

- ١- تركيب تجهيزات في المركبة كذلك الخاصة بالمركبات الرسمية ومركبات الطوارئ.

(١) أجاز النظام إدخال بعض التعديلات حسبما ورد في اللائحة التنفيذية وفقاً للضوابط الآتية:

- ١/٢٥-في حالة إجراء تعديل على أي مركبة تتخذ الإجراءات التالية:
- ١/٢٥- عند طلب مالك المركبة إجراء أي تعديل فيها فيتم تقييم ذلك الطلب من قبل إدارة المرور المختصة.
- ٢/٢٥-أن يتواافق التعديل المراد إجراؤه في المركبة مع نظام المرور ولاته.
- ٣/٢٥-يحال طلب تعديل في المركبة إلى هيئة المعاصفات والمقاييس السعودية لمعرفة مدى إمكانية إجراء هذا التعديل.
- ٤/٢٥-تولى إدارة المرور منح التصاريح الخاصة بإجراء التعديلات المطلوبة في المركبات.
- ٥/٢٥-اجتياز المركبة للفحص الفني الدوري بعد إجراء التعديل.
- ٦/٢٥-يتم الكشف على المركبة بعد إجراء التعديل وفي حالة المطابقة يتم التأشير لذاك التعديلات في سجلاتها ورخصة سيرها".

- إجراء أي تعديل أو إضافة على هيكل أو جسم المركبة بدون اتخاذ الإجراءات النظامية.
- تسخير مركبات الأشغال العامة صناعية أو إنسانية أو زراعية على الطرق قبل اتخاذ الإجراءات الالزمة لتلافي أضرارها بما في ذلك عدم وضع الشرائح العاكسة على مؤخرة جنبي المركبة.
- ٤-تسخير مركبة تحدث تلوث للبيئة على الطرق العامة.
- ٥-إساءة استعمال منبه المركبة.

رابعاً: الرئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

تختص الهيئة وفقاً لهذا التنظيم^(١) بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إليه بالرفق واللين، مقتديه في ذلك بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده مع استهداف المقاصد الشرعية، والإسهام مع الجهات المختصة في مكافحة المخدرات وبيان أضرارها على الأسرة والمجتمع^(٢).

وبتباشر الهيئة ومنسوبيها الاختصاص المنصوص عليه في المادة (ال السادسة) من هذا التنظيم وفقاً للضوابط الآتية:

١- تتولى الهيئة تقديم البلاغات في شأن ما يظهر لها من مخالفات أثناء مزاولتها لاختصاصها المنصوص عليه في المادة (ال السادسة) من هذا التنظيم بمذكرات إبلاغ رسمية إلى الشرطة أو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بحسب الاختصاص وهم وحدهما الجهتان المختصتان بموجب الأحكام المقررة نظاماً بجميع الإجراءات اللاحقة لتلك البلاغات بما في ذلك إجراءات الضبط الجنائي والإداري والتحفظ والمتابعة والمطاردة والإيقاف والاستجواب والثبت من الهوية والتحقيق والقبض في أي بلاغ ذي صلة باختصاص الهيئة.

٢- يباشر أعضاء الهيئة الاختصاص المنصوص عليه في المادة (ال السادسة) من هذا التنظيم في الأسواق والشوارع والأماكن العامة، وذلك خلال ساعات عملهم الرسمي المرتبة والمجدولة بشكل رسمي من قبل إدارة كل مركز^(٣).

^(١) التنظيم الإداري للرئاسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٠٠٧-٢٠١٤ هـ

^(٢) المادة السادسة من التنظيم

^(٣) المادة السابعة من التنظيم

خامساً: الأمانة والبلديات

تلعب الأمانة والبلديات دوراً أساسياً في الحفاظ على البيئة من عناصر التلوث عامة والتلوث الضوضائي على وجه الخصوص، إذ أنها الجهة المختصة في اغلب الأحوال بمنح الترخيص للأفراد والشركات في مزاولة النشاط التجاري والمهني والصناعي داخل حدود المدينة، ولا يخفى على أحد أثر ذلك على السكينة العامة، وهناك مجموعة من اشتراطات ترخيص المحلات المهنية والتجارية التي تهدف إلى الحفاظ على متطلبات الصحة والسلامة والسكينة العامة وإلى إيضاح الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للترخيص وتسهيل عمل الجهات المختصة بالبلديات في إنهاء إجراءات المعاينة والدراسة والترخيص على أساس سليمة تتبعها البلديات ويتم التقيد بها في إجراءات ومتطلبات إصدار التراخيص وعند تجهيز وتشغيل المحلات. وإلى إحاطة المواطنين الراغبين في فتح محلات مهنية أو تجارية بالحد الأدنى من الاشتراطات المطلوب توافرها مما يسهل استيفاء جميع الشروط قبل التقدم بطلب الترخيص، وقد اسندت مهمة إصدار رخص المحلات المهنية والتجارية للبلديات الفرعية، إلى الأمانة أو البلديات مباشرة أو سبق الحصول على موافقة جهة أخرى لمنح الترخيص.

وفي الأمانة أيضاً إدارة الوقاية الصحية وفيها وحدة حماية البيئة، التي تعمل على الحد من عوامل التلوث المختلفة والمشاركة في المحافظة على البيئة وخصائصها ومواردها الطبيعية، ورصد مصادر التلوث البيئي المختلفة والرقابة البيئية على المنشآت الصناعية واقتراح الحلول المناسبة للتحكم في مصادر التلوث والمشاركة مع اللجان المشتركة في مجال التلوث والتحكم البيئي.

المبحث الثاني: الإجراءات والتدابير الخاصة بضبط واثبات مخالفات التلوث الضوضائي

تخضع الإجراءات والتدابير الخاصة بضبط واثبات المخالفات إلى مبدأ المشروعية ذلك أن الأصل أن الأفراد يتمتعون بالحريات العامة التي كفلها لهم النظام الأساسي للحكم، غير أنه من المعلوم أن الحرية ليست مطلقة وتخضع لضوابط وقيود تفرضها مصلحة المجتمع، ومن مظاهر هذه القيود الضبط الإداري والذي تتخذ الإدارة فيه إجراءات يتوجب اتفاقها مع القانون، خوفاً من التعسف في استعمالها بشكل يمس حقوق الأفراد المكفولة دستورياً، حيث تخضع إجراءات الضبط لمبدأ المشروعية: إن كل إجراء من إجراءات الضبط حتى يكون مشروعًا وجباً أن يكون النظام العام يجمع عناصره وأبعاده مقصداً له، فعلى سبيل المثال منع استعمال مكبرات الأصوات ليلاً القصد منه توفير السكينة العامة.

وعليه لابد أن تقتيد سلطة الضبط الإداري فيما تتخذه من قرارات وإجراءات في الظروف العادلة بالعديد من القيود التي يتوجب مراعاتها والالتزام بها كالغاية والسبب والوسيلة الملائمة^(١).

يقوم بضبط ما يقع من مخالفات لأحكام أنظمة البيئة وأنظمة الأخرى المتصلة ولللوائح الصادرة تنفيذاً لها الموظفون الذين يصدر قرار بتنسيتهم من الجهة المختصة ويمارس هؤلاء الموظفون اختصاصاتهم الضبطية بموجب النظام واللوائح وفق ضوابط إجرائية محددة، ولا يجوز لهم القياس أو التوسع في التفسير خوفاً من خرق النظام وحفاظاً على الحقوق الفردية وتحدد اللوائح التنفيذية إجراءات ضبط وإثبات المخالفات.

المطلب الأول: ضبط المخالفات وفقاً للنظام العام للبيئة

ت تكون إجراءات الضبط الإداري الخاصة في التلوث الضوضائي من مجموعة عمليات تضمنتها اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة يمكن تعداد أبرزها على النحو الآتي:

أولاً: عمليات التفتيش والمراقبة

تحتخص فرق التفتيش المؤهلة برصد التجاوزات على النظام ولوائه، ويشمل اختصاصها البيئة البرية والبحرية والجوية، وفقاً للمقاييس البيئية، وتضمنت حق هذه الفرق بالخول إلى المنشأة لأي أسباب تتعلق بإجراءات التحقيق وإجراء أي فحوصات أو قياسات أو اختبارات في أي منشأة من المنشآت التي يتم الدخول إليها وعلى أي مواد أو سجلات يعثر عليها في أي من هذه البيانات، ذلك بالإضافة إلىأخذ عينات من الهواء المحيط أو المواد إذا كان ذلك ضرورياً لإتمام عملية التحقق، ومطالبة الأطراف المعنية في أي وقت ملائم بتزويده بنسخ من أي سجلات محفوظة للدلالة على الالتزام بمعايير الضوضاء المحيطة، أو أي نسخ لأي أجزاء من هذه السجلات^(٢).

ثانياً: عمليات الرصد الآوتوماتيكية

تم عمليات الرصد عبر شبكات وحدات الرصد والمراقبة الآوتوماتيكية الموجودة في المرافق والمنشآت التي يتم تشغيلها من قبل المشاريع وتزود الجهة المختصة أو الجهة المعنية أو الجهة المرخصة بالمعلومات المتعلقة بتلك المشروعات والمرافق وفقاً للآلية التي يتم الاتفاق عليها بين تلك الجهات وذلك لمراجعتها وتحديد التجاوزات ومستوى الإذعان للمقاييس البيئية^(٣).

(١) د هاني الطهراوي، القانون الإداري دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان ٢٠١٤ ص ٢٥٠.

(٢) م ٧/١ ج (نطاق الجهة) للمقاييس البيئية (مقاييس مستويات الضوضاء) حيث صدرت هذه المقاييس عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

(٣) م ١٩ من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

ثالثاً: البلاغات

تسلم الجهات المختصة بلاغات التلوث الضوضائي أو الإدعاء بتحققه من الأفراد والجهات المعنية، وتقوم من خلال فرق التفتيش والمراقبة بالتحري من صحة الإدعاء وإعداد التقارير بالخصوص.

رابعاً: نماذج ومحاضر ضبط المخالفات البيئية

حيث تقوم الجهة باتخاذ ما يلزم وفقاً للنظام حيال حالات التلوث للموقع وتشمل عمليات ضبط المخالفة وتوثيقها ومتابعتها.

أخيراً يتوجب التذويه إلى أن المقاييس البيئية (مقاييس مستويات الضوضاء) الصادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (الهيئة حالياً) قد حددت وحدات القياس وكيفية استخدام أجهزة القياس وإجراءات المعايرة وإجراءات القياس وما هي المعلومات التي يجب تسجيلها من حيث الوقت والتاريخ ووصف موقع القياس والفاصل الزمني وظروف القياس كسرعة الرياح مثلاً، ومراقبة التراخيص وعملية الأخطار الخ، وكل ذلك من أجل ضمان أن يكون الضبط موافقاً للنظام وأن لا يكون النشاط في حدود الضوضاء المسموح بها^(١).

المطلب الثاني: ضبط المخالفات في نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة

تضمن النظام مجموعة من الإجراءات والعقوبات والتدابير التي قد يواجهها مخالف النظام ومنها غرامات لا تزيد عن ثلاثة ألف ريال مع إغلاق النشاط التجاري على أن تتم إزالة المخالفة المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة، وفي حال استمرار المخالفة يتم إصدار حكم قضائي بحق صاحب المنشأة.

وأكيد النظام أنه في حال إنشاء أو تشغيل محل لممارسة نشاط من الأنشطة الخاضعة للنظام ولا يتحته التنفيذية بدون ترخيص مسبق أو إدخال توسيع أو إضافة نشاط جديد بدون ترخيص أو إحداث تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل كلياً أو جزئياً دون موافقة الجهات المختصة أو نقل النشاط من مكان إلى آخر دون موافقة جهات الترخيص أو التنازل عن الترخيص دون موافقة الجهة المختصة وعدم تقديم طلب تجديد الترخيص خلال المدة المحددة نظاماً أو عدم قيام صاحب الترخيص بإدارة المحل بنفسه أو تعيين مدير أو مسؤول عن التشغيل أو عدم إخطار جهة الاختصاص برغبته في التغيير أو المسؤول خلال

(١) حيث تضمن المقاييس الحدود المسموح بها من الضوضاء الناتجة، وتخالف هذه الحدود بحسب المنطقة وتصنيفها (ملائم ومعزول وحر) وبحسب طبيعة النشاط (تشييد ومركبات ودرجات نارية ومعدات صناعية ...)

المدة المحددة وفق ما يقتضي النظام مع تمكين الموظفين المكلفين التفتيش من دخول المحل أو إعاقة عملهم وفي حال مخالفة ذلك يتم مصادرة كافة المحتويات على أن يتم إصدار حكم قضائي بحق تلك المنشأة وصاحبها.

حددت المادة الخامسة من النظام الإجراءات التي يحق لرجال الضبط اتخاذها في المحلات التي تخضع لنطاق صلاحياتهم، حيث يقوم الموظفون المكلفين من قبل الجهات المختصة بدخول المحلات الخاضعة لهذا النظام في أوقات العمل الرسمية لغرض التأكد من تنفيذ الشروط المطلوب توافرها وضبط المخالفات والتحقيق فيها، وعلى أصحاب المحلات تمكين هؤلاء الموظفين من القيام بمهمتهم بعد إبراز ما يثبت هويتهم، وتحدد اللائحة التنفيذية أوقات العمل الرسمية لكل نشاط وإجراءات ضبط المخالفات والتحقيق فيها وفق نماذج تحدد لهذا الغرض.

ويتم ضبط المخالفات والتحقيق فيها وفقاً للإجراءات التالية:

- ١- يتم ضبط المخالفات والتحقيق فيها فقط من قبل الموظفين التي تحدهم الجهة المختصة وفق تنظيمها الإداري وعلى الجهة المختصة تزويدهم ببطاقة خاصة توضح الجهة والإدارة والاسم والوظيفة وما إلى ذلك من معلومات.
- ٢- على الموظف (المفتش) إثبات شخصيته للمسؤول عن النشاط محل التفتيش وأن يبرز بصفة دائمة وفي مكان ظاهر البطاقة التي تثبت شخصيته ووظيفته.
- ٣- يكون التفتيش خلال ساعات دوام النشاط مع مراعاة عدم إعاقة العمل قدر الإمكان.
- ٤- على صاحب الترخيص أو المدير أو مسئول التشغيل مصاحبة المفتش أثناء التفتيش وبعد عدم وجود صاحب الترخيص أو المدير أو مسئول التشغيل أو الامتناع عن مصاحبة المفتش إعاقة لأعمال التفتيش ومخالفة للنظام. وللمفتش إثبات ذلك في المحضر وإنتمام التفتيش ولا يعتد في هذه الحالة بأي اعتراضات أو ملاحظات من صاحب النشاط.
- ٥- يقوم المفتش بتحديد مخالفة/ مخالفات وإثباتها في المحضر وتحديد العقوبة وفقاً للنظام واللائحة أو جداول الغرامات الصادرة عن جهته.
- ٦- في حالة ضبط مخالفة تتخطى على درجة عالية من الخطورة فإن على المفتش إثبات ذلك في المحضر وتحديد العقوبة وفقاً للنظام واللائحة أو جدول الغرامات. ويجوز لهم طالبة المسوؤل عن النشاط بوقف العمل كلياً أو جزئياً حتى تتم إزالة المخالفة. وفي حالة امتناع المسوؤل عن النشاط يقوم المفتش برفع تقريره إلى رئيسة المباشر.

٧- يقوم الرئيس بزيارة النشاط والاطلاع على نوعية المخالفة وتقدير خطورتها وإذا ما ثبت له خطورتها وتهديدها للأرواح والممتلكات بالدرجة التي تستوجب إغلاق النشاط أو أي جزء منه يتم استدعاء صاحب النشاط ومطالبته بالإغلاق وفي حالة إصراره على عدم الإغلاق تتم إحالة الأمر فوراً للجنة المشكلة وفقاً للمادة السابعة من النظام للأمر بالإغلاق المؤقت لمدة لا تزيد عن (خمسة أيام) كإجراء إحرازي مع رفع القضية فوراً لأمير المنطقة لإحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لتقرر حسب خطورة الموقف استمرار الإغلاق أو رفعه أو رفع الامر للجهة القضائية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك.

٨- يجوز للجهة المختصة إضافة شروط وإجراءات إضافية بهدف إضفاء مزيد من الدقة والضبط والربط على أعمال منسوبيها خلال التفتيش.

٩- يلتزم منسوبي المديرية العامة للدفاع المدني المكلفين بإجراء التفتيش بالأحكام والشروط الواردة بلائحة التفتيش والضبط والتحقيق في مخالفات نظام ولوائح الدفاع المدني الصادرة بقرار وزير الداخلية ورئيس مجلس الدفاع المدني رقم ٢١٠/١٢/٣١ دف وتاريخ ٢٨/٨/٤٢٨ هـ^١، وفيها تم تعريف التفتيش: بأنه دخول الشخص أو الأشخاص المخولين بإجراء التفتيش للمنشأ محل التفتيش والتجول في أرجائه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بهدف التأكد من عدم وجود مخالفات للنظام أو اللوائح أو التعليمات، والمخالفة أنها كل تجاوز متعمد أو غير متعمد لأي حكم من أحكام النظام أو لوائح أو تعليمات الدفاع المدني، والجزاء بأنه المقرر كعقوبة على نوعية المخالفة المضبوطة سواء كانت الغرامة المالية أو السجن وفقاً لنص المادة (الثلاثون) من نظام الدفاع المدني أو إيقاف النشاط أو إغلاق المنشأة في الأحوال التي تقتضي ذلك وفقاً لصلاحيات وزير الداخلية في الأنظمة الأخرى.

وتضمنت لائحة التفتيش أيضاً ما يلي:

أولاً: إجراءات التفتيش والضبط:

- ١- يتم التفتيش فقط من قبل منسوبى الإدارة المختصة بمتابعة تنفيذ نظام ولوائح وتعليمات الدفاع المدني وفق التنظيم الصادر بذلك، ويجوز في حالات الضرورة الاستعانة بآخرين من منسوبي الدفاع المدني ينوبون عنهم بعد موافقة مدير عام الدفاع المدني أو من ينوب عنه.
- ٢- يجب أن يكون التفتيش خلال ساعات دوام المنشأة المراد التفتيش عليها.

(١) المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة

- ٣- يجوز في حالات الضرورة وبالاتفاق مع جهات الاختصاص الأخرى. التفتيش في غير أوقات دوام المنشأة بغرض وقف أو ضبط مخالفات خطيرة تهدىء سلامة الأرواح والممتلكات وبشرط التأكيد من قيام تلك الأعمال أو المخالفات، وفي حالات التبليغ يكون المبلغ مسؤولاً عن صدق البلاغ.
- ٤- يجب على المفتش إثبات شخصيته للمسؤول عن المنشأة محل التفتيش وذلك بأن يرتدي بشكل دائم أثناء التفتيش الزي الرسمي لرجال الدفاع المدني، وكذلك بطاقة التفتيش في مكان واضح على صدره.
- ٥- يتم التفتيش على المنشآت والمرافق والمؤسسات الحكومية والإدارات التابعة لها بالتنسيق مع تلك الجهات كلما أمكن ذلك وبمعدل زيارة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.
- ٦- يكون المسؤول عن المنشأة أو مدير المنشأة أو المرفق أو الإدارة الحكومية أو من ينوب عنه مسؤولاً عن مراقبة المفتش أو المفتشين أثناء إجراء التفتيش ويكون له الحق في كتابة ملاحظاته في حينه أسفل التقرير مع توقيعه.
- ٧- يجوز للمفتش أو المفتشين في حالة عدم وجود المسؤول عن المنشأة أو المرفق أو الإدارة الحكومية أو من ينوب عنهم، أو امتلاكه عن مصاحبة المفتش/ المفتشين أثناء التفتيش أن يقوم بعد إثبات ذلك في محضر التفتيش بإجراء أعمال التفتيش وفقاً للإجراءات المرعية، ولا يعتد بعد ذلك بأي ملاحظات تبديها الجهة محل التفتيش.
- ٨- يتم التفتيش على المنشآت الأهلية وفقاً للتنظيم الصادر عن مدير عام الدفاع المدني ويلتزم المسؤول عن المنشأة أو من يمثله بمحاسبة المفتش أثناء التفتيش وبعد عدم وجود المسؤول أو من يمثله أو الامتلاك عن مصاحبة المفتش، إعاقة لأعمال التفتيش ومخالفة للنظام. وللمفتش في هذه الحالة وبعد إثبات ذلك في المحضر إتمام التفتيش وفقاً للإجراءات ولا يعتد بعد تمام التفتيش بأي احتجاجات أو ملاحظات لصاحب النشاط.
- ٩- يقوم المفتش بتحديد المخالفات وإثباتها في المحضر ويجوز له التوصية بمهلة زمنية للمنشأة بغرض إزالة تلك المخالفات في حالة عدم خطورتها ووقعها لأول مرة أو توقيع الغرامات المالية المحددة لتلك المخالفات أو التوصية بأي جراءات أخرى مع توضيح الأسباب في كل حالة.
- ١٠- يقوم المفتش قبل البدء في التفتيش بالاطلاع على سجل السلامة ومكافحة الحرائق الخاص بالمنشأة ومراجعة البيانات الواردة به والتأكيد من سلامتها وتدوين ملاحظاتها عليها. كما يكون له بعد الانتهاء من عملية التفتيش إثبات ملخص محضر الضبط في هذا السجل. ويكون عليه في حالة عدم وجود سجل السلامة إثبات ذلك في المحضر وتوقيع الغرامة الخاصة بذلك فوراً.

- ١١- في حالة ضبط مخالفة بسيطة لا تتطوّي على درجة عالية من الخطورة وبشرط ارتكابها لأول مرة يقوم المفتش بإذن المسوّل عن المنشأة بضرورة العمل على إزالة تلك المخالفة يتم بعدها تطبيق الغرامات المنصوص عليها وبصورة تصاعدية.
- ١٢- في حالة ضبط مخالفة تتطوّي على درجة عالية من الخطورة فإن على المفتش إثبات ذلك في المحضر وفي سجل السلامة ويقوم بتوقيع الغرامة المنصوص عليها باللواح. ويكون عليه في حالات الضرورة مطالبة المسوّل عن المنشأة وقف العمل في المنشأة أو الجزء أو القسم الذي يشكل الخطورة فوراً حتى يتم إزالة المخالفة. وفي حالة امتناع المسوّل عن المنشأة يتم إثبات ذلك ورفع الأمر لمدير الإدارة المختصة.
- ١٣- يقوم مدير الإدارة المختصة في الحالة الواردة في الفقرة (١٢) بزيارة المنشأة بنفسه والاطلاع على نوعية المخالفة وتقدير خطورتها وعليه إذا ما ثبت خطورتها وتهديدها للأرواح والممتلكات بالدرجة التي تستوجب إغلاق المنشأة أو أي جزء منها استدعاء المسوّل عن المنشأة والتحقيق معه حول ذلك وفي حالة إصراره على عدم الإغلاق يتم رفع الأمر لأمير المنطقة لإقرار التدابير الوقائية الازمة.
- ١٤- بالنسبة للمنشآت أو المرافق الحكومية يتم رفع نتائج التفتيش إلى أعلى سلطة إدارية بها مع التوصية بالجزاءات المقترحة على كل مخالفة مع تحمل الجهة الإدارية كامل المسؤولية عن التقصير أو الإهمال في إزالة المخالفات.
- ١٥- إذا أظهر التفتيش في المنشآت والمرافق الحكومية وجود مخالفات تتطوّي على نسبة عالية من الخطورة بما يهدّد الأرواح والممتلكات ويستوجب إغلاقها حتى يتم إزالة المخالفة، فإن على مدير الإدارة المختصة أن يتولى التحقيق بنفسه وعليه إذا ما ثبت عجز الجهة الإدارية أو امتناعها عن إغلاق المنشأة رفع الأمر فوراً لمدير عام الدفاع المدني للتفاهم مع الوزير أو رئيس المصلحة المختص أو رفع الأمر لسمو وزير الداخلية لاتخاذ التدابير الوقائية الازمة.
- ١٦- إذا ثبت أثناء التفتيش على المنشأة الحكومية أن المخالفات المضبوطة ناتجة عن إهمال أو تقصير فإنه يجب إثبات ذلك في سجل السلامة وكذلك في التقرير المرفوع للجهة الإدارية المختصة بالمنشأة مع تحديد درجة الإهمال والتقصير مع التوصية بالتحقيق والجزاءات.

ثانياً: إجراءات التحقيق:

- ١- في حالة إهمال أو امتناع المسؤول عن المنشأة عن إزالة المخالفات سواء البسيطة أو التي تتطوي على درجة من الخطورة فإنه وبعد توقيع الغرامات المالية الواردة بلائحة النشاط، يتم استدعاء المسؤول عن المنشأة للتحقيق معه وفي حالة امتناعه عن الحضور للتحقيق يتم ضبطه وإحضاره وفق الإجراءات المتبقية والمنصوص عليها بنظام الإجراءات الجزائية ولوائحه ويتم التحقيق معه في ساعته وتاريخه ويتم إطلاق سراحه فور انتهاء التحقيق أو يحال بالتحقيق لهيئة التحقيق والادعاء العام لتقديمه للمحاكمة في الحالات التي تستدعي ذلك.
- ٢- في الحالات التي يشتبه في انطواها على النية الإجرامية يتم استدعاء المسؤول أو ضبطه وإحضاره وفق المنصوص عليه بلائحة الإجراءات الجزائية ولوائحه وإذا ما أُسفر التحقيق عن ثبوت النية الجنائية يتم إحالة المشتبه بهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات محاكمتهم جنائياً.
- ٣- لا يتم الإيقاف لأغراض التحقيق في جميع الحالات إلا بأمر مباشر وصريح من مدير الإدارة المختصة أو من ينوب عنه بشرط لا نقل رتبته عن نقيب ويكون مصدر الأمر بالإيقاف مسؤولاً أمام الجهات المختصة عن جدية الدواعي وسلامة الإجراءات.

المبحث الثالث: رقابة القضاء الإداري على اعمال الإدارة في الحماية من التلوث الضوضائي

وتتمثل أوجه رقابة القضاء الإداري في المملكة على أعمال الإدارة في فحص مشروعية القرار الضبطي والغائه إذا كان معيباً في أركانه، أو التعويض عنه إذا تحققت قواعد المسئولة الإدارية، ومن تطبيقات القضاء الإداري في المملكة على سلامة تطبيق اللوائح باعتبارها من مصادر المشروعية الإدارية "لما كانت دعوى وكيل المدعية هي طلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم وتاريخ المتضمن إغلاق منشأة موكلته، وإلغاء الرسوم؛ فإن الدعوى تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية ببيان المظلوم؛ ولما كانت دعوى المدعية محصورة في طلب إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن إغلاق منشأة موكلته، ولما كانت ولاية الديوان في النظر في القرارات المطعون فيها تقتصر في البحث عن مدى مشروعية ونظمية تلك القرارات من عدمها، من ناحية الشكل والاختصاص، ومخالفة النظم واللوائح، والخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة؛ أي مما يتعلق بأركان القرار الإداري من حيث الشكل والاختصاص والمحل والسبب والغاية، ومن ثم الحكم بالصحة أو البطلان أو الإلغاء بعد وصفه من كونه سليباً أو إيجابياً أو معذوماً، وبالنظر في الإجراء الذي قامت به المدعى عليها حيال إصدار القرار محل الدعوى، والذي كان مبناه على جولات تفتيشية

قامت بها المدعى عليها ورصدت عدم التزام المدعية بالاشتراطات المطلوبة والمفروضة من قبل أمانة محافظةوالذي معه تم استدعاء وكيل المدعية وتتبّعه على تلك المخالفات والاشتراطات، وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن القرار الصادر بتطبيق العقوبات على المدعية استندت فيه المدعى عليها إلى أحكام لائحة الجزاءات والغرامات عن المخالفات البلدية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥) وتاريخ ١٤٠٩/٢/٢٩ هـ ، ولما كان الثابت أن اللائحة السابقة قد ألغيت بلائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) في ١٤٢٢/٨/٦ هـ الجديدة كما جاء في المادة (٨) من ذات اللائحة، وهو ما تعتبره الدائرة قراراً باطلًا، وبعد أثره النظمي ويضحى كأن لم يكن، ويكون غير قابل للتحسن بمضي المدة باعتباره قراراً معدوماً تقضي الدائرة ببطلانه ويجب إلغاؤه. لذلك حكمت الدائرة: بإلغاء قرار أمانة محافظة ... رقم وتاريخ لما هو موضح بالأسباب^(١)"

من الحكم أعلاه نستطيع القول إن رقابة القضاء الإداري السعودي في دعوى إلغاء تستند إلى الأوجه التالية:

المطلب الأول: أوجه الإلغاء

أولاً: عيب عدم الاختصاص

يعد عيب عدم الاختصاص الأول في أوجه الإلغاء ، ويتحقق عندما تصدر الجهة الإدارية قرارها دون أن يكون لها الصفة لإصداره، بمعنى أنها لم تكن تملك الصلاحية الموضوعية أو المكانية أو الزمنية لإصداره مع أن القرار قد يكون مشروعًا في كافة الجوانب، ولكنه صدر من لا يملك الحق في إصداره ، فالقرارات الإدارية يلزم لمشروعيتها أن تكون صادرة من يملك الحق بإصدارها وفق الضوابط النظمية، والأصل أنه يجب على رجل الإدارة أن لا يمارس عملاً قانونياً معيناً جعله المشرع من سلطة شخص أو هيئة أخرى إلا إذا كان يملك القيام به بمقتضى قاعدة قانونية تجيز التفويض أو التكليف على سبيل المثال، وإلا كان القرار معرضًا للإلغاء.

وتطبيقياً لذلك حكم ديوان المظالم "وحيث نصت المادة وحيث إنه باطلاع الدائرة على نموذج التقرير رقم (...) المرفق بلائحة الجزاءات والغرامات البلدية تبين لها أن من يملك سلطة إصدار قرار الإزالة هي لجنة وحيث إن القرار الطعن الذي يطلب المدعى إلغاؤه قد صدر في صورة خطاب موجه من مدير إدارة رخص البناء بأمانة العاصمة المقدسة إلى رئيس بلدية أجياد الفرعية، فإنه قد صدر من لا يملك حق إصدارها ذلك أن مدير إدارة رخص البناء غير مختص بإصدار قرار الإزالة،

(١) رقم القضية الابتدائية ١٤٣٣/٢٣٩٦٥ ق لعام ١٤٣٣ هـ رقم قضية الاستئناف ٢/١٧١٧ س لعام ١٤٣٦ هـ

ولما كانت المدعى عليها خالفت قواعد الاختصاص، وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المادة (٣/٢) من لائحة الجزاءات والغرامات البلدية فإن قرارها يكون معيباً بعيب عدم الاختصاص مما يجعله في حكم المدعوم؛ الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغائه^(١).

ثانياً: عيب الشكل والإجراءات:

يتمثل هذا العيب بإهمال الادارة وعدم صحة القواعد الإجرائية والشكلية المحددة والمطلوب اتباعها لإصدار القرار في القوانين والأنظمة واللوائح، والأصل أن القرار الإداري لا يتقييد بشكل معين ما لم يتطلب القانون إتباع شكل أو إجراء محدد، ويجب أن يكون الشكل جوهرياً حتى يترتب عليه إلغاء القرار الإداري، أما إذا كان غير جوهري فإنه لا يؤثر في سلامة القرار، ولا يؤدي إلى بطلانه، والشكليات الجوهرية هي التي نص عليها النظام أو اللائحة وترتبط على تخلفها ببطلان القرار، كتسبيب القرار الإداري على سبيل المثال لا الحصر.

وتطبيقاً لذلك أيضاً حكم الديوان^(٢) وبما أن عيب الشكل في القضاء الإداري يبرز في حال لا تحتزم فيها جهة الادارة القواعد الإجرائية والشكلية المقررة في النظام لتصور القرارات الإدارية، سواء كان ذلك بإهمال القواعد بصورة كلية، أم بمخالفتها جزئياً، وعلى هذا الأساس يصدر حينئذ مشوباً بعيب الشكل إذا تجاهلت تلك الإجراءات التي قررها النظام، إذ إن قواعد الشكل والإجراءات إنما وضعت لحماية المصلحة العامة ومصلحة الأفراد على حد سواء، ومخالفتها تستدعي بطلان القرارات في مواجهة الأفراد، ومراعاة تلك الأوضاع الشكلية للقرار الإداري لا تقل أهمية عن مراعاة النصوص الموضوعية للنظام بأي حال؛ لأن القرار يتميز بقوته الشيء المقرر وبقرينة السلامه، ولذلك يعتبر صدوره صحيحاً ومتفقاً مع النظام في حدود الصالح العام ما لم يثبت عكس ذلك، والمنظم عندما يوجب على جهة الادارة مراعاة بعض الإجراءات الشكلية في بعض الأحيان كأخذ رأي إحدى اللجان أو ترشيحها، أو إجراء تحقيق، أو إبداء الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار الإداري، فهو إنما يقصد أمن مواطن الزلل، وعدم صدور قرارات ارتتجالية، واجتناب الظلم بعدم المحافظة على حقوق الأفراد، حتى لا تصدر قرارات إدارية تمس مراكزهم النظمية بصورة غير سوية، ودون أن تضع جهة الادارة نفسها في أفضل الظروف لإصدار قرار من تلك القرارات في حال استعمالها لحقها المقرر في سلطتها التقديرية، وبناء على ما سبق كله، فإن القضاء الإداري درج على القضاء بأن هناك إجراءات شكلية ثانوية من الممكن ألا يترتب على مخالفتها بطلان القرار الإداري، وهذا نوعان، أولهما: الإجراءات المقررة لمصلحة جهة الإدارية وحدها، وثانيهما: الإجراءات التي لا تؤثر مخالفتها على مضمون القرار الإداري المطعون فيه. وبالنظر إلى الفقه والقضاء

(١) رقم القضية الابتدائية ١٢٤ / ق لعام ١٤٣٢ هـ رقم قضية الاستئناف ٦٧٨٨ / س لعام ١٤٣٦ هـ

الإداري تظهر نتيجة أن الإجراءات الشكلية الجوهرية تشمل كل إجراء من شأنه أن يؤثر في صحة القرار الإداري، والذي إذا أهمل كان من شأنه أن يقلل من الضمانات التي تحمي حقوق الأفراد، كما أن الأحكام المستقرة في القضاء الإداري على أن كل ما تقرره الأنظمة واللوائح من أشكال وإجراءات تستهدف حماية الموظفين العموميين أو الأفراد العاديين في مواجهة خطأ جهة الإدارة وتسرعها، تعتبر أشكالاً جوهرية يؤدي إغفالها أو مخالفتها جزئياً أو كلياً إلى وصم القرار الإداري بعدم المشروعية و يجعله بالتالي حقيقة بالإلغاء^(١).

ثالثاً: عيب مخالفة النظام (القانون):

حيث عبر نظام ديوان المظالم في مادته الثالثة عشر "أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة"، أن عيب مخالفة القانون ليس مقتضاها على مخالفة القانون بمعناه الضيق أي النصوص القانونية التي تضعها السلطة التشريعية، بل يقصد بالقانون أو النظام في هذا المقام جميع القواعد القانونية الملزمة سواء وردت في النظام الأساسي (دستورية) أو كانت عرفية أو من السوابق القضائية.

هذا العيب قد يتخذ صورة المخالفة المباشرة للقاعدة النظامية، عندما تتجاهل الإدارة النص النظمي وتتصرف وكأن القاعدة غير موجودة، لأن تقوم الإدارة وقد يتخذ صورة الخطأ في تفسير اللائحة لأن تعطي الإدارة - من خلال التفسير - معنى للقاعدة القانونية خلافاً للمعنى المحدد من قبل المنظم، وقد يتخذ هذا العيب صورة الخطأ في تطبيق النظام أو اللائحة عند عدم الوجود الواقعي للواقع التي بني عليها القرار المطعون فيه أو عدم استيفائها للشروط التي يطلبها النظام، وفي هذا الاتجاه سارت أحكام ديوان المظالم حيث قرر "وفي حكم آخر متعلق بمطالبة المدعى إلغاء قراري المدعى عليها في الامتناع عن منح رخصة قصر الإفراح وتجديد رخصته السابقة وتعويض عن الأضرار وجاء في حيثيات وأسباب الحكم أن الأسباب التي ابنتها الأمانة غير قائمة على سند من النظام، حيث لم يشترط النظام بالنسبة للقصور القائمة قبل صدور الاشتراطات أن لا تكون خارج الأحياء السكنية، فإن قراريها بالامتناع عن فتح القصر وتجديد رخصته يكونان حينئذ مشوبيين بعيب مخالفة النظام والخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتوجب الغائهما وتعويض المدعى عن الأضرار التي لحقت به، لأن شرط أن تكون خارج الحي السكني لم يكن من ضمن الاشتراطات السابقة قبل تحديثها، وأن اجتهاد الأمانة في إيراد السبب يتعارض مع مبدأ

^١ الحكم في القضية الإدارية رقم ١٠/٧٨٦ ق لعام ١٤٣٨ هـ

لا اجتهاد في معرض النص^(١) ، وأيضاً حكم الإلغاء" وعن موضوع الدعوى فإن الدائرة وفي سبيل بحث مشروعية القرار محل الطعن والذي نص على اعتماد المخطط رقم ... وتاريخ ... كموقع استثمارية، والثابت أن المدعين أملأوا مجاورة لهذا المخطط، وطعنهم في القرار قائم على أساس الأضرار الواقعة على أملاكهم المجاورة للمخطط، ومنها الأضرار البيئية المتمثلة في التلوث البيئي الذي ينتج عنه أمراض مزمنة كالربو والحساسية، وأن المصانع القائمة حالياً تبدأ العمل من قبل صلاة الفجر ولا تنتهي إلا قرب منتصف الليل، مما يسبب إزعاج لهم ولأسرهم ... وثبتت للدائرة أن عدم موافقة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة على إقامة المنطقة الصناعية وذلك بالمخالفة لأنظمة لذا وبعد المداولة حكمت الدائرة بإلغاء استخدام المخطط المعتمد من بلدية المحافظة كموقع استثمارية^(٢) .

رابعاً: عيب السبب

يتمثل عيب السبب في حالة غياب الأسباب القانونية أو الواقعية التي قام عليها القرار، فالقرار الإداري لا بد أن يقوم على سبب يتمثل في الحالة القانونية، أو الواقعية التي تدفع الإدارة إلى إصداره، وهذه الحالة تسبق القرار الإداري؛ فسبب إصدار القرار الإداري يعد عنصراً أساسياً من عناصر القرار الإداري، وبالتالي فإن انتفاء وجوده يجعل القرار معيباً بعيوب عدم قيام أو وجود السبب الذي يبرر إصداره؛ الأمر الذي يتبع معه إلغاؤه،

وعلى أي حال، فإن سبب القرار الإداري يجب أن تتوافق فيه عدة شروط، بقطع النظر بما إذا كانت سلطة الإدارة مقيدة أم تقديرية، فيجب أن يكون موجوداً من وقت طلب إصدار القرار الإداري أو محقق الوجود، ويجب أن يكون مشروعًا، وواضحاً ومحدداً وقائماً على وقائع ظاهره بيني عليها.

وهنا نود الإشارة إلى موقف ديوان المظالم حيث قرر في أحد أحکامه "تقديم المدعى إلى ديوان المظالم مطالباً بالإذلال المدعى عليها بمنحه ترخيص محجر مواد بناء، وجاء في حيثيات وأسباب الحكم أن المادة السادسة عشرة من نظام الاستثمار التعديني المتعلقة برفض الطلبات نصت على "لا يجوز رفض طلب الحصول على أي رخصة أو تجديدها أو تمديدها وفقاً لهذا النظام إلا بناء على أسباب واضحة ومكتوبة". ويحق لمقدم الطلب الذي رفض طلبه التظلم من ذلك أمام ديوان المظالم خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض طلبه، والمادة التاسعة عشرة أيضاً من ذات النظام الخاصة بإيقاف النشاط أو تعليقه "يجوز للوزير أن يصدر القرارات التي يراها ضرورية لوقف أو تعليق أي عملية أو استخدام أي

(١) رقم القضية ١/٤٦٩٠ ق لعام ١٤٢٥ هـ رقم الحكم الابتدائي ٤٥/د/ف/٤٣ لعام ١٤٢٩ هـ رقم الحكم الاستئنافي ٣١٤/اس/٨/١٤٣٠ هـ بتاريخ ٢٢/٢/١٤٣٠ هـ.

(٢) حكم رقم ٧/١/١٠ لعام ١٤٣٤ هـ في القضية رقم ٧/٦٦ ق لعام ١٤٣٢ هـ ديوان المظالم المحكمة الإدارية ببريدة.

معدة أو ممارسة أي نشاط داخل أي منطقة مشمولة برخصة منوحة وفقاً لهذا النظام، وتحدد اللائحة الشروط والضوابط لذلك، وفي حالة وجود آثار سلبية على سلامة وصحة موظفي المرخص له أو الأشخاص الآخرين أو تسبب أضراراً للبيئة أو للممتلكات أو إزعاجاً غير عادي أو إتفاقاً جوهرياً لأي منطقة، على أن تقوم الوزارة بإنهاء الوقف أو التعليق حال زوال أسبابه. ويجوز للمرخص له التظلم من هذه القرارات أمام ديوان المظالم خلال (ستين) يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار".

وبالنظر إلى النصوص النظامية السابقة نجد أن الوزارة قد أبلغت المدعى بأسباب رفض منح الرخصة كتابياً ... كما أن النظام أعطى للوزير الحق في إيقاف الرخصة المنوحة إذا كانت تؤدي إلى هذه الأضرار ... من باب أولى عدم منحها لمن لم تصدر لهم تراخيص أو كانت تراخيصهم قيد الاستكمال وأنه قد ثبت من خلال اللجان المشكلة من قبل إمارة المنطقة وشكاوى الأهالي أن هذه المحاجر تشكل تدميراً للبيئة وضرراً على السكان الأمر الذي يكون معه طلب المدعى إلزام المدعى عليها بمنحه التراخيص محل الدعوى غير قائم على سبب صحيح من الواقع أو النظام مما يتquin معه رفضه^(١).

خامساً: إساءة استعمال بالسلطة

وفي تتجه نية الإدارة إلى مخالففة الغاية المحددة من القرار الإداري، مما يجعل القرار الإداري مشوباً بعيوب عدم المشروعية، والذي يتجسد بالانحراف بالسلطة أو إساءة استعمال السلطة، أي إن الإدارة استخدمت سلطاتها لغاية أخرى غير الغاية التي تم على أساسها منحها هذه السلطة، فالانحراف بالسلطة يقع عندما يجبر مصدر القرار عن تحقيق المصلحة العامة أو عن الهدف المخصص الذي يتغيره القرار، وبعد هذا العيب من أصعب العيوب إثباتاً لدى القضاء، ويرجع السبب في ذلك لأنه يتعلق بمقاصد الإدارة النفسية، وأن المدعى قد لا يمتلك أدوات الإثبات في اغلب الأحيان، وأن القرارات الإدارية تنشأ وهي تحمل قرينة السلامة، لذلك يعد هذا العيب من العيوب الاحتياطية التي لا يتصدى القاضي الإداري لها إلا بعد بحثه في العيوب السابقة، وبشكل مفاده أن القرار المطعون في صحته إذا ما تيقن القاضي بأنه معيب في ركن الاختصاص أو الشكل أو المحتوى أو السبب يلغى القرار ويكتفى بذلك دون البحث في الغاية.

وفي أحد أحكام الديوان أكد على الأفكار أعلاه حيث تضمن " ومن جهة أخرى فإن القرار معيب كذلك بعيوب الانحراف والإساءة في استعمال السلطة وهو عيب يلحق بالقرار الإداري ويتميز بطبيعته عن

(١) رقم القضية ١٤١٥٤ ق لعام ١٤٢٧ هـ رقم الحكم الابتدائي ١٣٨/١١٠ لعام ١٤٢٩ هـ رقم الحكم الاستئنافي ١٩٠/٨١٤٣٠ هـ بتاريخ ١٣/٢/١٤٣٠ هـ

غيره من العيوب التي تلحق بالقرارات الإدارية، إذ إنه لا يكون فقط حين يصدر القرار لغايات شخصية ترمي إلى الانتقام أو إلى تحقيق نفع شخصي، بل يتحقق كذلك إذا صدر القرار مخالفًا لروح النظام، فالنظام إذا خصص هدفًا معيناً يجعله نطاقاً لعمل إداري معين، فإنه في هذه الحالة يجب ألا يستهدف القرار الإدارية المصلحة العامة فحسب، بل أيضًا الهدف الخاص الذي عينه النظام لهذا القرار، عملاً بقاعدة تخصيص الأهداف التي تقييد القرار الإداري بالغاية المخصصة التي خصصت له، فإذا خرج القرار الإداري على هذه الغاية، ولو كان هدفه تحقيق المصلحة العامة في ذاتها، كان القرار مشوباً بعيوب الانحراف وقع باطلًا^(١).

المطلب الثاني: دعوى التعويض

تعني المسؤولية الإدارية التزام الإدارة تجاه الغير المتضرر من أعمالها المادية أو تصرفاتها القانونية أو الأخطار التي تتحمل تبعتها بالتعويض العادل، وتتحدد المسؤولية الإدارية في صورتين^(٢): الأولى تقوم على أساس الخطأ سواء تمثل هذا الخطأ في عمل قانوني، أو في عمل مادي، وتسمى المسؤولية القائمة على الخطأ، والثانية هي المسؤولية بلا خطأ والتي تسمى المسؤولية على أساس تحمل التبعة أو على المخاطر.

ومن المعلوم أن الإدارة المكلفة بالحفظ على النظام العام ومنع مظاهر الضوضاء قد تتحقق في بلوغ هذا الهدف أما بنفسها، وذلك عندما تتسبب في الضرر بنفسها أو بواسطة من رخصت لهم بمزاولة أنشطة بصورة تتجاوز حدود المقبول، وأن هذا الخطأ أو الخطر بوجود الضرر المتحقق يصلح أساساً نظامياً وقضائياً لطلب التعويض.

ويختص ديوان المظالم وفقاً لنظامه رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ بنظر دعوى المسؤولية الإدارية، إذ نصت المادة ١٣ في الفقرة (ج) على أن "تخص المحاكم الإدارية بالفصل في الآتي: ... (ج) دعوى التعويض التي يقدمها ذوو شأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة".

(١) رقم الحكم الابتدائي ٥٢٨/٢/١٢ لعام ١٤٣٢هـ رقم حكم الاستئناف ٤٦٠/٤٦١

(٢) يضيف جانب من الفقه والقضاء صورة المسؤولية العقدية والتي يستبدل ركن الخطأ فيها بالإخلال العقدي إلى جانب ركني الضرر والعلاقة السببية.

أما عن شروط قبول دعوى التعويض: فيتوجب أولاً رفع الدعوى خلال عشر سنوات من تاريخ نشوء الحق ما لم يقر المدعى عليه بالحق أو يتقدم المدعى بعذر تقبله المحكمة المختصة^(١) وثانياً شرطي الصفة، والمصلحة لرفع الدعوى.

ويراعي ديوان المظالم المبادئ العامة في أساس طلب التعويض من توافر عناصر المسؤولية من خطا وضرر وعلاقة سببية^(٢) حيث قرر أن مطالبة المدعى بالتعويض عن الأضرار التي لحقته بسبب ترخيص الجهة بإقامة قصر أفراح مجاور لمنزله، وعن موضوع الدعوى وحيث أن المدعى يملك الأرض ذات الرقم وأقام عليها منزلاً ورخصت البلدية بإقامة قصر أفراح على الأرض المجاورة له، والمدعى يطالب الجهة المدعى عليها بالتعويض عما لحقه من أضرار، فإن الدائرة في سبيل بحث الفعل الضار الذي هو مناط التعويض تجد أن الجهة رخصت إقامة قصر الأفراح على الأراضي المجاورة للمدعى وفقاً للاشتراطات والمعايير الفنية الصادرة عن وزارة الشئون البلدية والقروية، ولم ترتكب خطأ في ذلك، وإذا كان المدعى قد تضرر فعلاً من وجود قصور أفراح بجانب منزله فإنه هو الذي سبب لنفسه هذا الضرر بإقامته لمنزل على شارع تجاري، إذ كان عليه أن يتوقع احتمال وجود أنشطة تجارية على الشارع، ولاسيما أن بدء البناء لاحق لحضور اللجنة العليا للتخطيط في المنطقة، ومن ثم ينعدم الخطأ الذي هو أساس المسؤولية التقصيرية الموجبة للتعويض في مثل حالة المدعى، وعليه رفضت الدعوى دون تعويضه^(٣).

وفي حكم آخر قرر الديوان وحيث أن المدعين يهدفون من إقامة دعواهم المائلة طلب التعويض عما تکبدوه من خسائر جراء امتياز المدعى عليها من تجديد الترخيص لل محلات المقامة في المجمع المستأجر من قبلهم، وأن هذا يشكل خطأ من الإدارة فإن المتعين إجلاء أركان المسؤولية التقصيرية من خطا وضرر وعلاقة سببية بينها، ومن المقرر فقها وقضاء أن الترخيص تصرف إداري يكسب الممنوح له حقاً ومركزاً نظامياً ذاتياً لا يجوز المساس به إلا في حدود الشرع والنظام، إلا أن هذا المركز يرتبط بأوضاع وظروف قد يتربّ على تعديلها أو تغييرها جواز تعديل هذا الترخيص أو حتى سقوط الحق فيه

(١) الفقرة (٦) المادة الثامنة من نظام المرافقـات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢.

(٢) ومن حيث إن المستقر عليه فقها وقضاءً انه يلزم لقيام مسؤولية الإدارة توافر أركان المسؤولية الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية" (راجع حكم هيئة التدقيق رقم ٤٠٢ /١٤٢٧ هـ. في القضية رقم ٥/٣٣٤ ق لعام ١٤٢٦ مجموعة الأحكام والمبادئ الإدارية، ج ٤، ص ٢٠٠٤)

(٣) رقم القضية ١/٤٠١٨ ق/١٤٢٥ هـ في الحكم الابتدائي ٨٧ د/ف/٨ العام ١٤٢٧ هـ رقم حكم التدقيق ١٣٩ ت/٨ لعام

بإلغائه، وفي هذه الدعوى أن سبب امتناع المدعى عليها في تجديد التراخيص اعتبار هذه الورش مقلقة للراحة وخطرة على الصحة وبعد الرجوع إلى أحكام نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة ولائحته التنفيذية الحاكمة على تصرفات الإدارة بشأن التراخي، وحيث ثبتت للدائرة خطأ الجهة بالترخيص لأنشطة تعد أيضاً مخالفة للنظام في ذات المجتمع، دون تطبيق للنظام الذي تدعيه مما يعني أن ما قامت به المدعى عليها مجافاة عن الحق ونأي عن تطبيق النظام، ولما كان ما تقدم كاشفاً عن خطأ المدعى عليها عن تجديد التراخيص إلا أنه وب شأن تجلية ركن الضرر وترتباً على ما تقدم ولكن الضرر الموجب للتعويض هو الضرر المحقق المؤكّد باعتباره شرطاً لاستحقاق التعويض في مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة وهو مالم يثبت في هذه الدعوى فإن الدعوى خلقة بالرفض^(١).

الختمة:

في نهاية هذا البحث الذي أعد للإجابة حول تساؤلات مدى كفاية النصوص النظامية في توفير إطار للحماية في هذا الشأن؟ وعلى وجه الخصوص مدى كفاية أحكام القانون الإداري في الحماية من التلوث الضوضائي وتحقيق متطلبات السكينة العامة في المملكة؟ نستطيع القول بوجود إطار من الحماية وذلك تجسد من خلال تعدد الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة العربية السعودية، إلا أن ذلك لا يعني كفايتها ومثالاتها إذ أن تعدد الأنظمة واللوائح وتعدد الجهات المختصة بضبط مخالفات التلوث الضوضائي في المملكة المتمثل في اختصاص الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة والبلديات ووزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني أو ومن يفرضه صلاحية تكوين اللجان التي تنظر في المخالفات للنظام وفي إصدار اللوائح الضبطية الخ، وبوجهة نظري سيؤدي إلى تداخل في الاختصاص بين هذه الجهات، إذ إن تحديد الخط الفاصل بين ما يدخل في اختصاص إحداها فيما يتعلق بإصدار اللوائح والاشتراطات الفنية في التراخيص أو الرقابة على المشاريع المتصلة بالبيئة، أمر في غاية الصعوبة ومن شأنه أن يؤدي إلى تحدي قانوني من حيث ازدواجية العمل والاختصاص والرقابة وعدم التنسيق واختلاف المعايير.

وأن الملاحظ على تحديد الأنشطة المقلقة للراحة اختلاف الجهات الإدارية والوزارات التي تمنحها تراخيص مزاولة النشاط كالبلديات والإمارات والتجارة والصناعة والغذاء والدواء والزراعة والنقل والأمن العام ... الخ وذلك بسبب طبيعة النشاط ذاته الأمر الذي أدى إلى تعدد المراجع الإشرافية وتعدد

(١) رقم القضية ١٩٣٥/١١٤٢٤ في الحكم الابتدائي ٧٢/١١/٢١٢١ العام ١٤٢٨ هـ رقم حكم الاستئناف ٣٦٣/اس/٦ لعام

مرجعيات اللجان المشكلة لغايات ضبط المخالفات. مما قد يؤدي إلى تباين الأحكام وتشتت الجهد واختلاف المعايير.

كذلك أن نطاق تطبيق مقاييس الضوضاء حدد في البند الخامس منها ليشمل الضوضاء البيئية الآتية: ضوضاء المجتمع، الضوضاء الناتجة عن الوحدات الصناعية في المناطق التي يتم عزلها بشكل أساسي بالنسبة للمنشآت الصناعية، الضوضاء التي تسببها أنشطة التشيد والبناء. الضوضاء المنبعثة من المركبات الضوضاء الناتجة عن المعدات المستخدمة في الخارج، وعلى ذلك استثنى المقاييس الضوضاء المنبعثة عن النقل العام، بما في ذلك النقل البري على الطرق السريعة والسكك الحديدية، والضوضاء الناتجة عن المطارات والطائرات التجارية والخاصة والمليوكبتر، كما أن هناك استثناءات تفرضه الضرورة العملية أو عدم الملائمة أو النظام العام، ومن أمثلتها آذان الصلاة والأنشطة العسكرية.

وبالرغم من وجود إطار قانوني يحمي الإنسان المتضرر من مخاطر التلوث الضوضائي، إلا أن الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن نادرة جداً بسبب صعوبة ضبط المخالفات أحياناً واثباتها وذلك يرجع إلى أن الضرر المتمثل في الضوضاء ذو طابع مؤقت أو دائم، الأمر الذي يؤدي إلى تعذر اثباته أحياناً بسبب طبيعته التي لا يمكن لفرد العادي اثباتها.

ويلاحظ أيضاً قلة الوعي القانوني لدى الأفراد في ملحة أسباب التلوث غير المستثناء من الملحقة القضائية في طلب الإزالة أو التعويض.

التوصيات:

- يوصي الباحث بوجوب إنشاء هيئة واحدة متخصصة لديها قواعد معلومات محدثة عن المرافق الصناعية في المملكة تجمع المعلومات بشكل دقيق ومتتابع وتمكن الأفراد من الحصول على تجاوزات المقاييس المقبولة لإمكانية مقاضاتها وطلب التعويض من المخالفين، إذ أن العقوبات الإدارية قد لا تشكل رادعاً لهذه المنشآت.

- ضرورة العمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع واتخاذ الإجراءات الازمة لخلق مناخ شعبي وحكومي ايجابي يمكن من خلاله العمل على تعميق الوعي البيئي في المجتمع كعامل أساسى لتغيير النظرة الضيقة والقاصرة تجاه مسألة الحفاظ على البيئة المحيطة وسلمتها لنحقق بيئه سليمة خالية من كل اشكال التلوث وخاصة التلوث الضوضائي.

- ضرورة العمل على تطوير الكفاءات العلمية العاملة في مجال حماية البيئة من خلال التدريب ونشر المعارف والمهارات الازمة.

المراجع

- د. علي خطار شطناوي: مبادئ القانون الإداري السعودي، مكتبة الرشد -الرياض ١٤٣٣هـ.
- د. حمدي العجمي: القانون الإداري في المملكة العربية السعودية، مركز البحث، معهد الإدارة العامة، ١٤٣١هـ.
- د. أنور رسلان: القانون الإداري السعودي، معهد الإدارة العامة - الإدارة العامة للبحوث ١٤٠٨.
- د. دأود الباز: حماية السكينة العامة - معالجة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر الضوضاء دراسة تأصيلية في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية: دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- د. السيد خليل هيكل: القانون الإداري السعودي، جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات ١٩٩٤.
- د. نواف كنعان: اتجاهات محكمة العدل العليا في الرقابة على سلطات الضبط الإداري وقراراتها: مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون: المجلد ٢٧ العدد ١ لسنة ٢٠٠٠.
- د. نواف كنعان: دور الضبط الإداري في حماية البيئة: دراسة تطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد ٣ العدد ١، ٢٠٠٦.
- د. هاني الطهراوي، القانون الإداري دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان ٢٠١٤.
- النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٨/٧/١٤٢٢هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ٧/٧/١٤٢٢هـ.
- نظام الأنشطة المقفلة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٤/١٤٢٣هـ تاريخ ٤/٨/١٤٢٣هـ.
- نظام المرور الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ بتاريخ ٢٦/١٠/١٤٢٨هـ.
- نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣/م) رقم (١٤٣٥/١) وتاريخ ٢٢/١٤٣٥هـ.
- التنظيم الإداري للرئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٩ بتاريخ ٤-٠٧-١٤٣٧هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام الأنشطة المقفلة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة والموافق عليها بموجب القرار رقم ١١٢/١ و/٩/١٤٢٥/٣ وتاريخ ٢٢/١٤٢٥هـ من وزير الداخلية.
- اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤/١٤٥/١ وتاريخ ٢٤/١/١٤٢٤هـ القاضي بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام العام للبيئة مع ملاحقها.

لائحة التفتيش والضبط والتحقيق في مخالفات نظام ولوائح الدفاع المدني الصادرة بقرار وزير الداخلية
ورئيس مجلس الدفاع المدني رقم ١٢/١٠/٣١ د ف وتاريخ ٢٨/٨/١٤٢٨ هـ.

الأمر الملكي رقم ١٣٣/١ الصادر بتاريخ ٣٠/٧/١٤٣٧ هـ.

المقاييس البيئية (مقاييس مستويات الضوضاء) حيث صدرت هذه المقاييس عن الرئاسة العامة للأرصاد
وحماية البيئة.

قرار رقم ١٢/١٠/١٧ د ف بتاريخ ٦/٩/١٤٣١ هـ الصادر عن وزير الداخلية (رئيس مجلس الدفاع
المدني).

أحكام قضائية صادرة عن محاكم ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية
<https://www.bog.gov.sa/ScientificContent/JudicialBlogs/Pages/default.aspx>